أثر الخصائص الاقتصادية على توجهات تركيا الخارجية

الباحثة عفاف رحيمة شميل
أ.د. هاشم كاظم صبيخي
جامعة ميسان/ كلية التربية

المستخلص :

يعد العامل الاقتصادي من اهم العوامل التي يتوقف عليها بناء وقيام وديمومة وجود الدول او فنائها بسبب ارتباطها بشكل فعال ومؤثر بقوة الدولة ولهذا يظهر اثر العامل فيه وبشكل واضح كسلاح في الازمات السياسية والدليل على ذلك اتباع الدول الكبرى ولاسيما الولايات المتحدة العامل الاقتصادي لاسقاط النظام العراقي قبل عام 2003, فيما يتعلق بتركيا فالتأريخ حافل بالعديد من الاحداث المرتبطة بالجانب الأقتصادي سواء على مستوى الحكوماتها المتعاقبة التي انهار بعضها بسبب مامرت به تركيا من ازمات اقتصادية او فيما يتعلق بعلاقاتها الخارجية التي دفعت بتركيا لانتهاج سياسة من شأنها تعزيز وضع تركيا الداخلي ثم الخارجي وبما يتناسب مع النهضة التي شهدتها منذ تولي حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا من عام 2000, وفي هذا الدراسة سوف يتم التطرق لأثر الجانب الاقتصادي على علاقات تركيا الخارجية وتوجهاتها حيث قسمت الدراسة الى مبحث تناول الاول فيه الناتج المحلي والمبحث الثاني تناول القطاعات الاقتصادية الاساسية المساهمة بالناتج المحلي ثم خلصت الدراسة الى العامل المؤثره على سياسة تركيا الخارجية وكان له الدور الأكبر في ما وصلت له من تطور ثم انتهت الدراسة بأهم المقترحات.

Abstract:

The economic factor is one of the most important factors that depend on building, maintaining and perpetuating the existence of states or their destruction because of their effective and influential state power. Therefore, the impact of this factor is clearly shown as a weapon in political crises. 2003 With regard to Turkey, the history is full of many events related to the economic aspect, both at the level of successive governments, some of which collapsed due to Turkey's economic crisis

or with regard to its foreign relations, which pushed Turkey to pursue a policy of This study will discuss the impact of the economic aspect on Turkey's external relations and trends, where the study was divided into a subject which dealt with the first product and the second one. The study dealt with the main economic sectors contributing to the GDP. The study concluded the factor affecting Turkey's foreign policy.

اولاً – مشكلة البحث:

1–واجهة القطاع الاقتصادي مشاكل جمة في الفترة السابقة قبل فترة حكم حزب التنمية والعدالة منها مشكلات خارجية وداخلية.

2–تدهور الليرة التركية وعجز الميزان التجاري.

ثانياً– فرضية البحث:

1–هناك عوامل داخلية وخارجية أثرت في سياسة اقتصاد تركيا الخارجية وجعلتها تتقدم تارة وتتراجع تأرتاً اخرى.

2–ان سبب تراجع الليرة التركية هي تزايد معدل خروج المستثمرين من البلاد وسط مخاوف من عدم قدرة الدولة على سداد التزاماتها ,ومنها فشل في تطوير اسواق التمويل المحلية, وانخفاض معدلات الادخار بشكل مفرط والسياسات الخارجية السيئة.

ثالثاً– أهمية الدراسة : تبرز اهمية نجاح الاقتصاد التركي خلال الاعوام الستة عشر الاخيرة التي أدار فيها حزب العدالة والتنمية البلاد منها الاستقرار السياسي والاصلاحات الاقتصادية وجلب الاستثمارات الخارجية.

رابعاً – أهداف البحث : يسعى حكومة أردوغان لأن تكون تركيا دول مجموعة العشرين, صاحبة اقوى اقتصاد حول العالم, وأن يصل الناتج المحلي الإجمالي إلى 2 تريليون بحلول عام 2023.

خامساً– حدود البحث : وهي الدراسة التي تتناول الحدود الجغرافية التركية التي تمتد بين دائرتي عرض (36–42) شمالاً، وخطي طول (26–44) شرقا ودول الجوار الاقليمي ضمن خريطة المنطقة.

سادساً – منهجية البحث: اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي القائم على اسلوب تحليل طبيعة العلاقات الدولية والاسس التي تشترك بها منطقة الدراسة مع دول الشرق الاوسط.

المبحث الاول

اولاً–الناتج المحلي الإجمالي

هو عبارة عن القيمة السوقية لكل السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع او الاقتصاد المحلي، اذ يقتصر على ما ينتجه المجتمع او الاقتصاد المحلي فوق البقعة الجغرافية للدولة، ولا يشمل ما ينتجه المواطنون في الخارج[1]. ويمثل مجموع قيمة الانتاج من السلع والخدمات مستبعداً قيمة الاستهلاك الوسيط من المستلزمات السلعية والخدمية وبهذا هو يشمل مجموع القيم المضافة الاجمالية المتحققة في الانشطة الاقتصادية داخل الحدود الاقليمية للبلد وبمساهمة عوامل الانتاج الوطنية وغير الوطنية[2]. فيما تعرضت الليرة التركية الى هبوط شديد في الفترة الاخيرة، وجاء ذلك الامر جراء توتر العلاقات بين أنقرة وواشنطن، في ظل الخلافات بين الطرفين حول ادارة عدد من القضايا المحلية والاقليمية، فضلاً عن ضعف الاساسيات الاقتصادية بسبب ارتفاع مستويات الديون الخارجية، واتساع عجز ميزان المدفوعات

وشهد الناتج المحلي الاجمالي التركي تطوراً شأنه شأن بقية القطاعات الاقتصادية ، اذ بلغ متوسط المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي نحو (5، 6%) للمدة من 2003–2016، وبذلك احتلت تركيا المرتبة الاولى بين معظم دول العالم، فيما كانت اليابان في المرتبة الاخيرة بمتوسط معدل سنوي لنمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ب(0، 8) جدول (1)

جدول(1)

متوسط المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي(%) لتركيا بالمقارنة مع بعض الدول 2003–2016

الدولة	متوسط المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيق(%) 2003-2016
تركيا	5,6
تشيلي	4,1
سلوفاكيا	4,0
بولندا	3,8
جنوب افريقيا	2,8
جمهورية التشيك	2,7
المكسيك	2,5
البرازيل	2,4
الولايات المتحدة	1,8
سلوفينيا	1,7
المجر	1,7
الاتحاد الاوربي	1,2
اليابان	0,8

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على: معهد الاحصاء التركي ، الاحصائيات الرئيسية، الحسابات القومية ربع السنوية الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لعام 2017، أنقرة، 2017.

وبالمقارنة ما بين الناتج المحلي لتركيا ودول الشرق الاوسط خلال عام 2013، فأن تركيا بلغ الناتج المحلي الاجمالي فيها (820)، واحتلت المرتبة 17 عالمياً حسب المؤشر العالمي للناتج المحلي الاجمالي.

أما الناتج المحلي وفقاً للأسعار الحالية، بالمليار دولار الامريكي فأن تركيا قد حققت نجاحاً لافتاً، اذ بعد ان كانت قيمته في سنة (2002) فقط حوالي(236مليار دولار أمريكي) ارتفع بشكل كبير حتى بلغ في سنة (2017) لحدود(851مليار دولار أمريكي).

أما نصيب الفرد من الدخل فقد تضاعف بحوالي ثلاثة أضعاف ، اذ كان نصيب الفرد بحدود(3، 581 دولار أمريكي) في سنة 2002، ليصل الى حدود(10، 597دولار أمريكي) في سنة2017.

اما نسبة صادرات السلع والخدمات من اجمالي الناتج المحلي، فأن تركيا قد سجلت طفرة كبيرة فيها وبعد ان كانت فقط صادرات السلع والخدمات تبلغ (2، 1 %) من اجمالي النتاج المحلي في عام 1960

ارتفعت وبشكل كبير اذ بلغت (24، 8 %) عام 2017 الامر الذي يعكس على التطور الاقتصادي لتركيا وكيفية تعاطيها في تنمية صادراتها من السلع والخدمات المختلفة.(جدول2)

جدول(2)

نسبة صادرات السلع والخدمات من اجمالي الناتج المحلي(%)

الدولة	1960	2017
تركيا	2,1	24,8
الصين	4,3	19,8
المملكة المتحدة	20,2	30,5
فرنسا	14,4	30,9
الاتحاد الاوربي	19,4	44,6

المصدر : عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، بيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2017.

يتضح مما تقدم بأن وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة في تركيا وفق الانتخابات التشريعية لعام 2002 حينها بدأ الاقتصاد التركي بالتحسن السريع ، الامر الذي يعكس مدى استجابة الحكومة في التعامل مع الازمات الاقتصادية وهو ما جعل تركيا دولة متمكنة تأتي في طليعة دول المنطقة من حيث المستوى الاقتصادي الذي انعكس تحسنه على بقية القطاعات الاخرى، الامر الذي جعل انظار صانعي القرار تتجه الى الخارج بعد ان تحقق لديهم الاستقرار الداخلي الامر الذي يشير عليه لزيادة الاستثمار والبحث عن اسواق لمنتجاتها من جهة اخرى تحذوه معظم الدول المتقدمة ذات الاستقرار في البيئة الداخلية، وعلى الرغم من تحسن الاقتصاد التركي الا ان تركيا لا زالت تعمل على الاستثمار وجذب رؤوس من دول الشرق الاوسط لاسيما من دولة قطر ولذلك فأنها كثيراً ما رغبت في ايجاد احلاف اقتصادية مع دول المنطقة بغية تطوير صناعتها وتجارتها مع هذه الدول .

ثانياً –التجارة الخارجية

تعرف التجارة الخارجية على انها تهتم بدراسة الصفقات التجارية الاقتصادية الخارجية عبر الحدود الوطنية ، كما ينصب مفهوم التجارة الخارجية على معاملات التجارة الخارجية في صورها الثلاث (السلع، الافراد، رؤوس الاموال) والتي تنشأ سواء بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية لدول مختلفة، كما ان المعاملات التجارية كانت تحدث ما بين الدول لها صفتان الاولى

صغر حجم الصفقات التجارية والثانية اقتصار التعامل على السلع(البضائع) دون الخدمات أو تدفق رؤوس الاموال وبعدها أطلق على هذا التعامل بالتجارة الخارجية لتميز عن التجارة المحلية(الداخلية) [3].

ومن الجدول(3) يتضح أن الصادرات التركية أخذت بالارتفاع فبعد ان كانت بحدود(27، 7مليار دولار) في عام 2000 ثم وصلت الى حوالي(152، 5مليار دولار) في عام 2012 لتصل الى أعلى نسبة لها في عام 2017 حينما بلغت (156، 9مليار دولار) وهي أعلى نسبة تسجلها صادرات تركيا خلال هذه المدة، اما بخصوص الواردات التركية فهي الاخرى قد أخذت بالارتفاع التدريجي فبعد ان بلغت (54، 5مليار دولار) في عام 2000 ارتفعت الى (251، 6مليار دولار) في عام 2013 حتى وصلت الى أعلى نسبة لها في عام 2017 اذ بلغت(233، 8مليار دولار)، فيما كان الميزان التجاري لتركيا سلبياً خلال المدة 2000-2017 لذلك يوصف الميزان التجاري التركي بالسلبي خلال ذات المدة، وبعد ان كان بحدود(26، 7) في عام 2000 ارتفع ليصل الى حدود(105، 9) في عام 2011 ثم انخفض حتى سجل في سنة 2017 حوالي(76، 9) ، وان الخلل في الميزان التجاري انما يعود لتركيا سلبياً الا بسبب وارداتها من الخارج لا سيما في مجال الطاقة والوقود كون تركيا فقيرة بالنفط والغاز الامر الذي دفعها الى سد حاجتها، من ذلك الى الاعتماد على الدول المصدرة لذلك في طليعتها ايران وروسيا الاتحادية وما توجه تركيا لعقد تحالفات مع دول الشرق الاوسط كدولة قطر واقليم كردستان الغنية بهذه المورد المهم الا لغرض سد حاجتها، في الوقت ذاته جعلها هذا الامر تقع تحت تأثير تقلبات السوق، وما هدف تركيا من نشوء احلاف اقتصادية مع دول الشرق الاوسط الا بهدف تحسين اقتصادها وبناء حلف اقتصادي تتولى مركز السيطرة والقيادة فيه.

جدول(3)

الصادرات والواردات التركية في المدة2000-2017/مليار دولار

العام	صادرات	واردات	الاجمالي	الميزان التجاري(-)	نسبة الصادرات للواردات
2000	27,7	54,5	82,2	26,7	51,0
2004	63,2	97,5	160,7	34,3	64,8
2007	107,3	170	277,3	62,7	63,1
2010	113,9	185,5	299,4	71,6	61,4
2011	134,9	240,8	275,7	105,9	56
2012	152,5	236,5	289	84	64,5

2013	151,8	251,6	403,4	99,8	60,3
2014	157,6	242,1	399,7	84,5	65,1
2015	143,8	207,2	351	63,3	69,4
2016	142,5	198,6	341,1	56	71,8
2017	156,9	233,8	390,7	76,9	67,1

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على معهد الاحصاء التركي ، الاحصائيات الرئيسية، التجارة الخارجية، بيانات الصادرات والواردات التركية والميزان التجاري ، أنقرة، 2017.

فيما تعرضت تركيا لخسائر اقتصادية في علاقاتها مع الدول التي شهدت ثورات ما يسمى بثورات الربيع العربي، فصادرات تركيا خلال الاشهر الثلاثة الاولى من عام 2011 وبداية 2012، تراجعت بنسبة 24% لكل من مصر واليمن، و20% لتونس، و43% لليبيا، وتوقفها بشكل كبير مع سوريا، فضلاً عن خسائر المتعاقدين وشركات البناء التركية في تلك البلدان، اسهمت تلك الاحداث التي شهدتها دول (الربيع العربي) في تراجع اجمالي صادرات تركيا اليها بنسبة 13%، ففي حين كان نصيب مصر وسوريا وليبيا وتونس واليمن 56، 48% من اجمالي الصادرات الخارجية التركية في عام 2010، تراجعت هذه النسبة الى 54، 74% نتيجة تداعيات (الربيع العربي)، ووفقاً لإحصاءات مجلس المصدرين الاتراك، فأنه خلال عام 2010 تم تصدير منتجات تركية الى مصر بقيمة مليارين و323 مليون دولار والى سوريا بقيمة مليار و852 مليون دولار والى ليبيا بقيمة مليارين و7 مليون دولار والى تونس بقيمة 751 مليون دولار والى اليمن بقيمة 338 مليون دولار [4]

المبحث الثاني

القطاعات الاقتصادية الاساسية المساهمة بالناتج المحلي الاجمالي

أولاً–الزراعة

تعد الزراعة من اوسع الحرف انتشاراً على سطح الارض وأكثرها اهمية للمجتمعات البشرية وحتى الصناعية منها فهي تقدم العديد من الخامات الصناعية كالقطن والكتان والمطاط وقصب السكر، بالإضافة الى المحاصيل الغذائية التي يحتاج اليها الانسان كالقمح والارز والذرة والشعير ومن هنا كان الارتباط القوي بين المناطق الصناعية والنطاقات الزراعية وخاصة القريبة منها داخل الدولة الواحدة وأيضاً العلاقات التجارية المتبادلة بين الدول الصناعية والزراعية في العالم، حيث تعد حركو التجارة الدولية للمحاصيل الغذائية وخاصة الحبوب والخامات الزراعية وفي مقدمتها القطن والمطاط من أهم عناصر التجارة الدولية وعلى ذلك فالزراعة تهدف أساساً مهما تعددت أنماطها في الاقاليم الزراعية المختلفة الى توفير المحاصيل الغذائية او انتاج الخامات الزراعية للصناعات المتعددة[5].

ان متطلبات الانسان الضرورية هي(المأكل والملبس والمأوى) بالإضافة الى الكثير من المنتوجات الاخرى النافعة له جميعها تعتمد بدرجة كبيرة على النبات، فعلى سبيل المثال يتطلب الانسان أكل اللحوم وهذه تعتمد على الاعلاف، ويتطلب الكساء وهذا بدوره يعتمد على النبات الى حد كبير، سواء بطريق مبار كالجوت والكتان، او بشكل غير مباشر كالصوف والقطن، ومثل ذلك الغذاء والمأوى، وعلى الرغم من زيادة اهمية التعدين أو الصناعة أو الصيد في بعض الدول، الا ان الزراعة والانتفاع بالنبات تبقى في غاية الاهمية، فهي تساهم بدرجة كبيرة في الانتاج العالمي والدخل القومي للدول، بل تعد مصدراً أساسياً للدخل القومي في بعض الدول[6].

ساهمت الزراعة في عقد الثمانينات بنجو 25% من الناتج المحلي الاجمالي التركي، وهبطت هذه النسبة الى 20% خلال عام 1985، وتراوحت بين 14% و17% فيما بين عامي 1990–2000، واستمر هذا الهبوط منذ عام 2000، على ان نصيب الزراعة في الاقتصاد التركي ما زال كبيراً حيث بلغ نحو11% خلال عام 2004 مقارنة بنسبة تراوحت بين 4 و5% في بلدان أوربا الوسطى والشرقية التي انضمت الى الاتحاد الاوربي خلال نفس العام[7].

تبلغ مساحة تركيا(452 , 769) الف كيلو متر مربع، وتصل نسبة الاراضي الزراعية من هذه المساحة 50%، وهو ما يساعد على احتياجات تركيا من المنتجات الزراعية والغذاء بشكل كبير، وبخاصة في

ظل توافر المياه العذبة من خلال الامطار التي تستمر لفترة طويلة خلال العام، ولذلك يحقق القطاع الزراعي والصناعات الغذائية صادرات بنحو 16، 4 مليار دولار في 2017 اي نسبة 0، 15 من مجمل الصادرات لعام 2017 . وحقق القطاع فائضاً تجارياً بنحو 2، 4 مليار دولار، ومفاد ذلك ان تركيا توفر غذائها بشكل يضمن لها عدم الاعتماد على الخارج[8].

ومن الجدول (4) فان نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي(%) قد تباينت خلال المدة 2000–2017، فسجلت سنة 2000 أعلى نسبة مساهمة للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة بلغت(11، 3%)، فيما سجلت سنة 2016 أدنى نسبة مساهمة للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة بلغت(6، 1%) وما انخفاض نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي الا لتفوق نسبة مساهمة قطاعي الصناعة والخدمات عليه لاسيما وان تركيا تعد دولة صناعية متقدمة اليوم لا سيما في مجال الصناعات الغذائية المعلبة فضلاً عن المفروشات والاجهزة الكهربائية، في حين سجلت سنة 2017 ما نسبته(6، 70%) من مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي، وعلى الرغم من انخفاض نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الا ان تركيا تعمل على ان تكون دولة متقدمة في المجال الزراعي لا سيما وان ظروف الدولة ملائمة لذلك فهي غنية بالموارد المائية العذبة حيث التساقط المطري الوفير والترب الخصبة ، فضلاً عن كون مناخ تركيا يعد مناخاً ملائماً لمعظم المنتوجات الزراعية ، في الوقت الذي تمثل فيه تركيا وعلى الرغم من نسبة مساهمة قطاعها الزراعي بشكل ضئيل في الناتج المحلي الاجمالي الا انها تمثل سوقاً أمام معظم دول الشرق الاوسط في مقدمتها العراق وسوريا ، وفي ضوء ذلك فأن تركيا ترغب اليوم في عقد الاحلاف الاقتصادية مع دول الشرق الاوسط رغبة منها في انعاش اقتصادها وايصاله الى مرحلة الرخاء من خلال زيادة حجم الطلب من دول الشرق الاوسط على المنتجات الزراعية التركية بشتى السبل.

جدول(4)

النسبة المئوية لمساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي لتركيا للمدة من 2000–2017

السنة	نسبة المساهمة%
2000	11,3
2007	8,5
2011	9

2012	8,8
2013	8,3
2014	8
2015	8,6
2016	6,1
2017	6,70

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على :

1. المنظمة الدولية لمجموعة البنك الدولي، بنك البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، بيانات تركيا، 2016 للمزيد:http;//databank.albankaldwali.org.
2. معهد الاحصاء التركي، البيانات الرئيسية، بيانات البلدان تبعاً للناتج المحلي الاجمالي، أنقرة، 2017.

ثانياً–الصناعة

نعني بالصناعة ذلك النشاط البشري الذي يؤدي الى انتاج مواد جديدة من مواد أولية مختلفة، ويعبر عنها أيضاً بالعمليات التي يقوم بها الانسان مستخدماً نوعاً من الآلات والاجهزة ومعتمداً على نوع من الطاقة أو الوقود، لإنتاج مواد جديدة تستجيب لمتطلبات الانسان بشكل افضل من المواد الاولى التي [9].

ويعد النشاط الصناعي أحد النشاطات الاقتصادية ذات الاهمية الكبيرة بل وحتى يمكن عده بمثابة القاعدة الاساس التي تعتمد عليها بقية النشاطات الاقتصادية الاخرى في سبيل تحقيق التقدم والتطور، لا سيما وان هذا النشاط هو المعني بأرفاد النشاط الاقتصادي بأساليب ووسائل الانتاج بالشكل الذي يضمن تشييد قاعدة اقتصادية لها القدرة في زيادة الدخل القومي ، ومن هنا جاءت اهمية هذا النشاط بالنسبة للقطاعات الاخرى سواء الاقتصادية منها ام الاجتماعية والعلمية خاصة وان تلك النشاطات الاخرى تعتمد على النشاط الصناعي في تجهيزها بالمعدات والآلات الت تحتاجها.

ومن الجدول (5) فأن نسبة مشاركة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي سجلت نسباً متباينة فبلغت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي لعام 1990 بنسبة (32، 2%)، فيما اخذت نسبة مساهمة هذا القطاع بالانخفاض في السنوات التالية بالتدريج ، فسجلت سنة 2000 ما نسبته(27، 7%)، ثم سنة 2009 باقل نسبة(25، 3%)، في حين سجلت سنة 2017 ما نسبته28، 1% وهي نسبة جيدة نوعا ما في الناتج المحلي الاجمالي بالمقارنة بنسب مشاركة القطاع الزراعي، وعلى الرغم من تدني نسبة مشاركة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي الا ان هذا لا يعني عدم اهميته، اذ تولي تركيا اهتماما كبيراً بهذا القطاع لا

سيما وان تركيا بلد زاخر بالخامات التي تعتمد عليها معظم الصناعات سواءً الصناعات الحديدية ام القطنية والصوفية وما الى ذلك، الامر الذي جعلها دولة صناعية متطورة ومزودة لدول الشرق الاوسط بمعظم السلع والآلات الكثيرة الطلب وفي ظل حاجة دول الشرق الاوسط لمثل هكذا صناعات فأن تركيا قد عملت كثيراً على ان تكون حلف اقتصادي يشمل هذه الدول.

لاسيما وان هذه الدول في الوقت الذي تكون فيه مستهلكة للصناعات التركية فأن هذه الدول نفسها هي مصدر الطاقة لمعظم الصناعات وعلى اساس ذلك فان تقرب تركيا من هذه الدول سيعني لها امرين الاول هو تصريف منتجاتها في اسواق هذه الدول، وثانيا هو الاستفادة من مصادر الطاقة التي تمتلكها هذه الدول ممثلة بالنفط الخام والغاز الطبيعي لا سيما وان تركيا كما ذكرنا سابقاً تعد دولة تفتقر لمثل هذه الطاقة.

جدول(5)

نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي لتركيا للمدة1990-2017

العام	النسبة%
1990	32,2
2000	27,7
2009	25,3
2010	26,4
2011	27,5
2012	26,7
2013	26,6
2014	27,1
2015	26,5
2017	28,1

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على :

1. المنظمة الدولية لمجموعة البنك الدولي، بنك البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، بيانات تركيا، 2016 للمزيد:http;//databank.albankaldwali.org.
2. معهد الاحصاء التركي، البيانات الرئيسية، بيانات البلدان تبعاً للناتج المحلي الاجمالي، أنقرة، 2017.

جدول(6)

أعلى 10 مجموعات انتاجية في مجال التصدير في عام 2017

التسلسل	المجموعات الانتاجية	مليار دولار امريكي	الحصة في اجمالي الصادرات(%)
1	المركبات بخلاف المعدات الدارجة للسكك الحديدية او الترام, او اجزاء منها	23.9	15.3
2	الغلايات والماكينات والاجهزة الميكانيكية, او اجزاء منها	13.8	8.8
3	الاحجار الكريمة والمعادن النفيسة واللآلئ او قطع منها	10.8	6.9
4	البضائع المنسوجة او البضائع المصنوعة من الكروشيه او قطع منها	8.8	5.6
5	الحديد والصلب	8.2	5.2
6	الآلات والمعدات الكهربائية او اجزاء منها	8.0	5.2

7	البضائع غير المنسوجة او البضائع غير المصنوعة من الكروشيه او قطع منها	5.9	3.8
8	معدات الحديد والصلب	5.5	3.6
9	البلاستيك او قطع منه	5.4	3.5
10	الوقود المعدني والزيوت المعدنية ومنتجاتها المشتقة من التقطير	4.3	2.8

المصدر: المعهد التركي للإحصاء، البيانات الرئيسية، بيانات التجارة الخارجية، أنقرة، 2017.

ثالثاً-السياحة

تعد السياحة احد اهم القطاعات الاقتصادية التي تمثل احد مدخلات الناتج المحلي الاجمالي للدولة، فالدولة التي تزخر بالأماكن الطبيعية والمنشأة الترفيهية والمواقع الاثرية الجيدة تعطي اضافة ورغبة لدى الشعوب للتوجه نحو زيارة هذه الاماكن سواء للترفيه ام للاستجمام والمواقع الاثرية على حد سواء، ولهذا تعمل الكثير من الدول المتقدمة على تنشيط هذا القطاع والوصول الى طليعة الدول السياحية لرفع قيمة الدخل من العملة الاجنبية للحفاظ على استقرار اقتصادها في المستويين الاقليمي والدولي.

وتولي معظم دول العالم اهتماما كبيرا بالسياحة بوصفها مصدراً مهما من مصادر الدخل وعاملا لتحسين ميزان مدفوعاتها ، من خلال زيادة تدفق العملات الاجنبية وتعمل السياحة على فتح الطريق امام القطاع الخاص للاستثمار وتوفير فرص عمل لعدد كبير من العمال وتفسح المجال امام ظهور مهن جديدة ولا تقتصر اهمية السياحة على ذلك بل هي ظاهرة دولية يمكن من خلالها الحكم على تقدم العلاقات بين الدول على المستويات كافة، فهي تنمي ظاهرة التسامح واشاعة السلام والتحرر من التعصب مما يترك اثرا عن طبيعة العلاقات بين الدول[10]. ومن خلال الجدول(7) يتضح ان تركيا ارتفعت فيها اعداد الواصلين لأغراض السياحة للمدة من1995-2017، أذ سجلت سنة 1995 ما يقارب(7، 083، 000 سائح)، ثم ارتفع هذا العدد ليبلغ حوالي (28، 632، 204 سائح) سنة 2010، ثم وصلت ذروتها عام 2014اذ بلغ اعداد الواصلين حوالي(41، 263، 670 سائح)، فيما انخفض العدد الى (25، 410، 0341)سائح سنة 2016 نتيجة التدخلات التركية في شؤون دول الجوار فضلاً عن عدم الاستقرار في البلاد التي اعقبت الانقلاب 2016 مما انعكس على تواصل اعداد السائحين وما اتبعه من فوضى امنيه في البلاد الامر الذي حجم من اعداد الزائرين لتركيا ثم عاودت العدد بالارتفاع وبشكل لافت خلال سنة 2017 حينما بلغ(32، 410، 034 سائح).

جدول(7)

اعداد السائحين لتركيا خلال المدة 1995-2017

السنة	اعداد السائحين
1995	7,083,000
2000	8,000,000
2005	21,200,000
2010	28,632,204
2011	31,456,076
2012	31,785,780
2013	39,724,912
2014	41,263,670
2015	36,244,632
2016	25,352,213
2017	32,410,034

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على: معهد الاحصاء التركي، البيانات الرئيسية، بيانات السياحة التركية، أنقرة، 2017.

اضافه وقد عمل قطاع السياحة على استمرارية التواصل ما بين تركيا وبقية دول العالم بالاعتماد على التخطيط السياحي الناجح من قبل الحكومة التركية واستغلالها الامثل للموارد السياحية ومقوماتها وعوامل الجذب السياحي، فضلاً عما يوفره هذا القطاع من فرص للعمل [11].

اما بخصوص جنسية الواصلين من الدول الى تركيا كسائحين فيظهر ان روسيا الاتحادية جاءت في طليعة تلك الدول اذ بلغ اعداد السياح الروس الوافدين لتركيا خلال عام 2015 حوالي(3، 649، 003) ثم

انخفضت هذه النسبة خلال عام 2016 وبلغت(866، 256) لتعود وترتفع هذه النسبة خلال عام 2017 اذ بلغت(4، 715، 438)، وفي المرتبة الثانية جاءت المانيا الاتحادية اذ بلغ اعداد السائحين الالمان خلال عام 2015 حوالي(5، 580، 792) ثم انخفضت هذه النسبة لتبلغ في عام 2016 حوالي(3، 890، 074) فيما بلغت خلال عام 2017 فقط حوالي(3، 584، 653)، لتاتي ايران في المرتبة الثالثة حينما بلغ اعداد سائحيها الى تركيا في عام 2015 حوالي(1، 700، 385) لتنخفض هذه النسبة وتبلغ في عام 2016 حوالي(1، 665، 160) ثم تقفز اعداد السياح الايرانيين خلال عام 2017 الى (2، 501، 948). وجاءت جورجيا في المرتبة الرابعة لأعداد السياح القاصدين لتركيا اذ سجل عام 2015 حوالي(1، 911، 832) وارتفعت الاعداد خلال عام 2016 لتبلغ(2، 206، 266) ثم تواصل الارتفاع في اعداد السائحين الجورج الى تركيا خلال عام 2017 حينما بلغت اعدادهم (2، 438، 730).أما بلغاريا فجاءت في المرتبة الخامسة اذ بلغ عدد سائحيها خلال عام 2015 حوالي(1، 821، 480) ثم انخفضت اعداد السياح البلغاريين الى تركيا في عام 2016 اذ بلغت اعدادهم(1، 690، 766).

ثم تعاود الارتفاع في الاعداد ليبلغ في عام 2017 حوالي(1، 852، 867). وجاءت المملكة المتحدة في المرتبة السادسة لأعداد السائحين القاصدين لتركيا اذ بلغت اعداهم خلال عام 2015 حوالي(2، 512، 139) ثم انخفضت اعدادهم خلال عام 2016 حينما بلغت(1، 711، 481) وتواصل الانخفاض ليبلغ في عام 2017 ما يقارب(1، 658، 715). فيما جاءت اوكرانيا في المرتبة السابعة لأعداد السياح القاصدين لتركيا اذ بلغت اعدادهم في عام 2015 حوالي(706، 551) ثم ارتفعت الاعداد خلال عام 2016 بشكل لافت حينما بلغت(1، 045، 043) وتواصل الارتفاع في اعداد السياح الاوكرانيين الى تركيا حينما بلغت اعدادهم عام 2017 حوالي(1، 284، 735). واحتل العراق المرتبة الثامنة في اعداد السائحين القاصدين لتركيا اذ بلغت اعدادهم خلال عام 2015 ما يقارب(1، 094، 144) ثم ارتفعت الاعداد خلال عام 2016 اذ بلغت (420، 831) لتقفز بعدها حتى تسجل ما يقارب (896، 876) خلال عام 2017. واحتلت هولندا المرتبة التاسعة حينما بلغ عدد سائحيها الى تركيا خلال عام 2015 حوالي(1، 232، 478) لتنخفض اعدادهم خلال عام 2016 حينما بلغت(906، 336) وتواصل الانخفاض في اعداد السياح الهولنديين القاصدين لتركيا اذ سجل عام 2017 فقط ما يقارب (799، 006). في حين احتلت اذربيجان المرتبة العاشرة والاخيرة في اعداد السائحين القاصدين لتركيا اذ بلغت اعدادهم خلال عام 2015 (602، 488) ثم ارتفعت اعدادهم وبشكل طفيف خلال عام 2016 حينما بلغت(606، 223) فضلاً عن دول اخرى لتقفز بعدها اعداد السائحين الاذربيجان الى تركيا لتسجل ما يقارب(765، 514) خلال عام 2017.

يتضح ان اعداد الواصلين من السواح لأغراض السياحة الى تركيا مرتفعة فقط سجلت سنة 1995 ما يقارب (7، 083، 000) سائح ثم ارتفع هذا العدد الى (82، 632، 212) سائح .ثم وصلت ذروتها سنه

2014 اذ تبلغ (41، 263، 670) سائح ثم اخفض العدد الى (25، 410، 034) سائح سنة 2016 نتيجة الظروف التي انتجتها التدخلات التركية في شؤن دول الجوار فضلاً عن عدم الاستقرار في البلاد التي اعقبت انقلاب 2016 مما انعكس ثم ان اعداد السائحين عاودت الارتفاع سنة 2017 ليبلغ نحو (032، 410، 034) .

وفي مجال ايرادات القطاع السياحي فقد تباينت الايرادات خلال المدة2009–2017، اذ سجلت سنة 2014 اعلى قيمة بلغت (34، 3مليار دولار)، فيما سجلت سنة 2016 ادنى قيمة بلغت(22، 1مليار دولار)، ويعزى هذا التباين في قيمة الايرادات السياحية الى تفاوت اعداد السائحين الاجانب الى تركيا بحسب الظروف الامنية التي عاشتها تركيا وما رافقها من تداعيات سياسية واقتصادية(جدول8)

جدول(8)

ايراد القطاع السياحي للمدة2009–2017(مليار دولار)

السنة	الايراد
2009	25
2010	25
2011	28,1
2012	29
2013	32,3
2014	34,3
2015	31,4
2016	22,1
2017	26

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على : معهد الاحصاء التركي، الاحصاءات الرئيسية، التعليم والثقافة والرياضة والسياحة، بيانات السياحة، أنقرة، 2017.

وبخصوص نسبة مساهمة قطاع السياحة بالناتج المحلي الاجمالي لتركيا للمدة 2009–2016، فقد كانت أعلى نسبة مساهمة خلال عام 2009 بواقع(65، 6%)، فيما سجلت أدنى نسبة مساهمة خلال عام 2011 بواقع(63، 5%)، في حين سجلت سنة 2016 ما نسبته(65، 2%) من اجمالي الناتج المحلي، هذا التفاوت في نسبة المساهمة لقطاع السياحة في الناتج المحلي يعود الى التفاوت في اعداد السائحين الى تركيا، كونهم يمثلون الدخل المباشر.

وفي ضوء ما سبق فأن تركيا تولي اهتماما بقطاع السياحة لكونه يعد احد مفاتيح تدفق العملات الاجنبية اليها، لا سيما وان تركيا اليوم اصبحت دولة جاذبة للسياح من جميع بقاع الارض لما تحتويه من مظاهر طبيعية جميله ومنشئات عمرانية تتقدمها بنية تحتية جيدة مثلت تسهيلات كمركية وبيئية جاذبة للاستثمار اذ شكلت مربع ارتكاز لتسيد تركيا في الجانب السياحي بين دول المنطقة، وعلى الرغم من تأثر السياحة بالظروف الداخلية التي قد تعاني منها الدولة من اضطرابات امنية وغيرها الا ان ذلك التأثير سرعان ما يضمحل في ظل وجود حكومة قوية تمتلك اساليب عديدة في التعامل مع هكذا ظروف، وعلى ذلك فأن أعداد السائحين في تركيا اليوم يشكل خط دعم اساس للاقتصاد التركي كعائدات لميزانية الدولة الاتحادية الامر الذي أدى الى ان تكون تركيا في طليعة دول المنطقة في المجال السياحي، فضلاً عن ذلك فأن تسنمها لهذه المرتبة قد جعل منها قوة اقتصادية مؤثرة في المنطقة في عديد المجالات.

رابعاً–النفط والغاز الطبيعي

يشكل العامل الاقتصادي أحد عناصر الجذب الرئيسة للدور التركي تجاه الشرق الاوسط وذلك لعدة أسباب من أهمها أن تركيا على الرغم من قوتها الاقتصادية وإمكاناتها الزراعية والصناعية إلا إنها تفتقر لأهم الموارد الطبيعية مثل الطاقة بينما يعد الشرق الاوسط اقليماً نفطياً بشكل عام من حيث توزيع المصادر الاقتصادية على المستوى العالمي[12].

واذا نظرنا الى موقع تركيا في الشرق الاوسط من حيث توزيع الموارد الاقتصادية نجده يقع جغرافياً ضمن اقليم نفطي بشكل عام، وخطوط أنابيب الطاقة المارة عبر تركيا تعد بمثابة المفتاح للأهمية الجيوسياسية لتركيا، اذ يشكل الشرق الاوسط بما يمتلكه من احتياطيات الطاقة عامل جذب بأهمية استثنائية لتركيا التي يتزايد الطلب فيها على النفط والغاز لعاملين أساسيين هما: تعاظم قدرات الاقتصاد التركي، وطموح تركيا لكي تصبح محوراً لعبور الطاقة من الشرق الاوسط الى أوربا بما يعزز وضعيتها الاستراتيجية، وطبقاً لإحصاءات الطاقة العالمية يحتوي الشرق الاوسط احتياطاً ثابتاً للنفط بلغ(879 مليار برميل) عام 2013، بما نسبته(52%) من اجمالي الاحتياطي العالمي[13].

وتستورد تركيا أكثر من 90% من احتياجاتها النفطية وبما قيمته 20 مليار دولار سنوياً، هذا في الوقت الذي تحتوي فيه منطقة الخليج العربي على 65% من احتياطي النفط العالمي، و38، 8% من الاحتياطي العالمي للغاز، وتعاني دول الخليج من أزمة المياه النقي تساهم تركيا في حلها من خلال مشروع (أنابيب السلام)، الذي يؤمن أربعة ملايين متر مكعب من المياه يومياً لدول مجلس التعاون الخليجي، كما ازداد الطلب التركي على النفط والغاز لدفع النمو الاقتصادي المتعثر في البلاد، وبخاصة في ظل تراجع التوقعات من نفط بحر قزوين، وبالمقابل أهمية الشرق الاوسط والخليج العربي خاصة، وعلى الجانب الخليجي فثمة عوامل يختلط فيها الاقتصاد بالسياسة دفعت مجلس التعاون الخليجي نحو تركيا لعل ابرزها: عودة رؤوس

الاموال الخليجية الى المنطقة بعد أحداث11أيلول 2001، فضلاً عن أن الفوائض النفطية التي جنتها دول الخليج من ارتفاع أسعار النفط قد فرضت البحث عن فرص استثمارية في المنطقة، خاصة وان تركيا تكسب أهمية بسبب إمكانياتها الاقتصادية، مما شجع على زيادة توجهات الاتراك نحو المملكة العربية السعودية [14].

وتعتمد تركيا التي تحتل المرتبة الاولى من حيث الطلب على الطاقة بين دول(منظمة التعاون والتنمية) [*] على وارداتها من النفط والغاز والطبيعي من روسيا الاتحادية وايران، اذ تستورد من روسيا الاتحادية نحو50% من حاجاتها من الغاز ونحو 12% من وارداتها النفطية، ويشكل النفط الايراني 44% من النفط المستورد بتركيا، كما ان ورادات الغاز الايراني تمثل 19% من واردات تركيا، فضلاً عن أذربيجان والعراق وقطر، لأن موارد الطاقة المحلية بتركيا لا تمثل سوى 26% من اجمالي الطلب[15].

ومن يظهر ان تركيا فقيرة لمصادر الطاقة، فعلى الرغم من الارقام التي سجلها مجموع الطاقة المنتجة خلال السنوات من 1981–1996 وبالشكل المطرد للزيادة ، الا ان ذلك لا يعني غنى هذه الدولة بمصادر الطاقة التي تعد المحرك الاساس لقيام الصناعات في الدولة، لا سيما وان القطاع الصناعي يعد من ركائز الدخل القومي الاجمالي لاقتصاد تركيا، الامر الذي جعلها تتجه نحو البلدان الغنية بالنفط والطاقة لاسيما العراق ودول الخليج العربي التي تضم اكبر احتياطي للنفط والغاز الطبيعي في العالم.

ونتيجة فقر تركيا بالموارد النفطية عملت الى استيراد النفط ، اذ احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الاولى بواقع(5، 5مليون/طن)، فيما جاءت ايران في المرتبة الثانية بواقع(4، 2مليون/طن)، فيما احتل العراق المرتبة الثالثة بواقع(3، 6 مليون/طن)، لتأتي ليبيا في المرتبة الرابعة بواقع(3، 5مليون/طن).

أما بالنسبة لأعلى كمية مستوردة من النفط من قبل تركيا فقد سجلت في سنة (2017) اذ بلغت (25766549طن)، فيما سجلت أدنى كمية مستوردة من النفط في عام (2013) حينما بلغت (18554147طن). (جدول9).

كما ويتضح ان روسيا الاتحادية من اكبر مصدريين الغاز الطبيعي الى تركيا فهي تؤمن لتركيا ما يقدر ب(52%)من اجمالي استيراد الغاز الطبيعي، فيما تحتل ايران المرتبة الثانية بنسبة(17%) من اجمالي استيراد الغاز الطبيعي الى تركيا، فيما احتلت الجزائر المرتبة الثالثة بنسبة(10.5%)، و اذربيجان المرتبة الرابعة بنسبة(9.8%)، وجاءت قطر في المرتبة الخامسة، أما بقية الدول فتشكل ما نسبته(5%) من اجمالي استيرادات الغاز الطبيعي في تركيا.(جدول9 –10)

* منظمة الهدف منها في الميدان الاقتصادي مساعدة اعضائها بغية تحقيق نمو اقتصادي طويل الاجل وتحسين مستوى المعيشة وهذه المنظمة مقرها باريس، للمزيد: https://www.diplomatie.gouv

جدول(9)

استيراد تركيا من النفط خلال المدة (2011-2018)

السنة	الكمية المستوردة بالطن
2011	18049163
2012	19479238
2013	18554147
2014	17481481
2015	25065977
2016	24957388
2017	25766549
2018	20970669

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات معهد الاحصاء التركي، بيانات احصاءات التجارة الخارجية، الواردات السنوية حسب مجموعات الدول، أنقرة، 2018.

جدول(10)

واردات تركيا من الغاز الطبيعي للفترة بين مارس 2017 ومارس 2018 حسب البلدان

الدولة	2017	%	2018	%
أذربيجان	500	9,8	591	12,5

الجزائر	533	10,5	389,6	8,2
إيران	877	17,2	739	15,6
قطر	0	0	365,6	7,7
نيجيريا	213	4,2	190,9	4
النرويج	193	3,8	0	0
روسيا الاتحادية	2660,6	52,3	2448,9	51,83

المصدر: T.C. Enerji Piyasasi Düzenleme Kurumu، Doğal Gaz Piyasası Sektör Raporu، Ankara، Mars 2018، p.7

وفي ضوء ما تقدم فان تركيا ولحاجتها الماسة لمصادر الطاقة التي تفتقر لها وجهت انظارها نحو دول الشرق الاوسط الغنية بالنفط ومشتقاته، لاسيما اقطار الخليج العربي ذات الاحتياطي الكبير في النفط والغاز، ولذلك فتركيا عملت على توطيد علاقاتها مع هذه الدول بغية توفير ما يلزمها من مصادر الطاقة لإدامة صناعاتها، في الوقت الذي قدمت فيه تركيا بعض التسهيلات لهذه الدول فيما يخص مد أنابيب النفط والغاز عبرها نحو دول اوربا، فضلاً عن الدور الذي تسعى اليه تركيا في مجال توفير المياه لدول الخليج العربي من خلال مشروع (أنابيب السلام)، الذي يمكن ان يحسن صورة تركيا لدى دول الخليج العربي.

خامساً : موارد الثروة المعدنية

ان معطيات القوة المتغيرة لبلد ما، هي العناصر التي يمكن تفعيلها في المدى القريب والمتوسط وهي العناصر التي تعكس مدى قدرة الدولة على استخدام القوى الكامنة فيها، وتعد كل من الموارد الاقتصادية للدولة وبنيتها التحتية والتكنلوجية، والتراكم العسكري لديها، عناصر متغيرة في معادلة بناء القوة للدولة، ويؤدي استخدام هذه العناصر المتغيرة بشكل منسق ومثمر في بناء السياسة الخارجية الى ازدياد ثقل الدولة في توازنات القوى الدولية، وبالمقابل فان الدول التي لا تستطيع اعادة بناء تلك العناصر بشكل منظم وفعال ينتابها ضعف في قوتها المؤثرة على علاقاتها الدولية[16].

وللعامل الاقتصادي دوراً مهماً في تحديد السياسة الخارجية لأية دولة سلباً او ايجاباً ، فوجود الموارد الطبيعية الأولية وتوظيفها بشكل صحيح يقود الى سياسة خارجية واستراتيجية ناجحة، وعلى العكس ان اقتصاد الدولة لهذه الموارد سيمضي الى سلبية في الاداء الخارجي هذا من جهة ومن جهة اخرى اذ انطلقنا من حقيقة ان ما من دولة في عالم اليوم قادرة على ان تعيش بمعزل عن الاعتمادية المتبادلة ومن ضمنها الدول العظمى، وتمتلك تركيا موارد طبيعية هائلة فألى جانب الفحم والحديد الخام والنحاس والزئبق والذهب ، فهي دولة غنية

بالموارد المائية السطحية والجوفية حتى انها توصف بدولة ذات تخمة مائية[17]. وان وجود تلك الثروات تمنح الدولة القدرة على توظيفها في مجالات تزيد من قوتها، ونتيجة للتوظيف السليم ومنهج الاصلاح الاقتصادي الذي ادخله حزب العدالة والتنمية، فان الاقتصاد التركي انتقل من مرحلة الانهيار مع بداية عام 2002 الى مرحلة اصبح فيها يحتل المرتبة 16 عالمياً وهو مرشح لان يدخل قائمة العشرة الاوائل خلال السنوات القليلة المقبلة، علما ان تركيا دولة غير منتجة للنفط ويشكل الاخير عبئ كبيراً عليها لا سيما في ظل الارتفاع المستمر لأسعاره في الفترة الماضية، اذ بلغ حجم وارداتها النفطية حوالي 20 مليار دولار وهو ما يوازي حجم عائداتها السياحية لعام 2006[18].

وتأتي تركيا في طلائع الدول المنتجة والمصدرة للكروم. ويتفاوت الإنتاج حسب الطلب في الأسواق العالمية. ونظراً لارتفاع الأسعار في السنوات الأخيرة فقد وصل الإنتاج إلى مستوى 1–5 مليون طن/ سنوياً. ويوجد في تركيا احتياطي يبلغ 26 مليون طن من معدن الكروم من صنف Cr_3O_2. حيث تتركز أغنى رواسبه في (جولمان) جنوب شرقي تركيا وبالقرب من الاسكندرونة وفي المنطقة المحيطة باسكي شهر، وفي شمال غرب الأناضول. وبالقرب من أنطاكية في الجنوب، وهو أهم معدن في الصادرات التركية[19].

كما وتمتلك تركيا 72% من مخزون العالم من معدن البورون حيث يبلغ احتياطها 3 مليارات و66 مليون طن (24.4–35% B_3O_2). وتتمحور حقول البورون في مناطق كستلك، باليكسير – بيغاديج، كوتاهيا – أمت واسكي شهر – قيرقا، ويستخرج منها حوالي 3 ملايين طن من معدن البور توفينان كل عام. وتم خلال عام 2008 تصدير ما قيمته 518.53 مليون دولار أمريكي من مادة البور ومنتجاته، 332.2 مليون دولار أمريكي منها من كيماويات البورون، و67.2 مليون دولار أمريكي منها من البور المكثف و119.1 مليون دولار أمريكي منها يعود للخردوات المطحونة[20].

ويعد النحاس من بين المعادن المهمة التي تنتجها تركيا وتوجد خاماته في منطقة ماديني غرب ديار بكر، وفي منطقة بور شكا المطلة على البحر الأسود قرب الحدود الروسية[21]. وقد بلغ انتاج تركيا من النحاس نحو 57 ألف طن. كما ويعد البوكسيت احد المعادن المهمة التي تنتجها تركيا، ويمد البوكسايت مصنع الألمنيوم في (سيد شهر) الذي شيد بمعونة السوفيت وبلغ أنتاج تركيا من البوكسيت (365000) طن. اما الفحم وهو احد أهم معادن الطاقة التي تنتجها تركيا، وقد بلغ انتاجها نحو 1،63 مليون طن من الفحم الحجري و الكنايت ويستخرج الفحم من منطقة (زونجولداك)على ساحل البحر الأسود، وهو من النوع الجيد الذي يصلح لاستخلاص فحم الكوك الذي يستخدم في صناعة الصلب، كما يوجد الفحم في غرب ووسط هضبة الأناضول وحول أنقرة وكوتا هيا.

أما الخارصين والرصاص فان مخزون تركيا من الرصاص المعدني 860 ألف طن ومن الخارصين 2.3 مليون طن. وتوجد نسبة 35% من مخزون الخارصين في حقل ريزة – جاي ايلي. وتستهلك تركيا سنوياً 60 ألف طن من معدن الخارصين، و35 ألف طن من معدن الرصاص، فيما يبلغ احتياطي تركيا من الذهب

الصالح للصياغة 368 طن، يتوزع في 9 مواقع متباينة. ومنجم الذهب الوحيد المخصص للاستهلاك حالياً هو حقل إزمير – برغاما – اواجيك. هناك في تركيا أيضا مخزون كامن من الذهب ملائم للصياغة موزع على العديد من الحقول ذات الكثافة والكمية المنخفضة. وبناءً على ذلك فإن إجمالي احتياطي الذهب ومحتويات مصادر المعدن في تركيا هو 512 طن، من ناحية أخرى يجرى استيراد 200 طن مرخص من الذهب سنوياً، وبعد صياغته داخل البلاد يصدر معظمه على شكل مصوغات إلى الخارج، وهي في طريقها لاحتلال مركز الصدارة في مجال صياغة الذهب[22].

كما ويبدو ان التطور الاقتصادي عزز من صورة تركيا في ما عرف باسم الدولة النموذج امام دول الشرق الاوسط، وساهم في توجيه الحكومة لصنع سياسة خارجية نشطة في المجال الاقتصادي كمدخل للعودة الى الشرق الاوسط، وهذا ما دعا له احمد داود اوغلو وزير الخارجية السابق من خلال نظريته التي تسترشد بها حكومة حزب العدالة والتنمية لتعزيز مكانتها الاقليمية والدولية، والتي من خلالها طرح مبدأ الترابط الاقتصادي المتبادل الذي من شأنه ان يحقق التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة حيث تؤمن تركيا بان التكامل الاقتصادي يعد ركيزة اساسية وشرطاً لإحلال السلام في المنطقة[23].

وأخيراً يمكن القول بان النظام الاقتصادي في تركيا يقوم على فلسفة تكوين مؤسسات تعكس هذا النظام وتحافظ على بقائه، وعليه فان البناء الايجابي يؤدي الى خلق سياق تنموي ايجابي، وسياسة حكومية مستقرة بالإمكان الاعتماد عليها، وسياق التنمية الايجابي هذا هو من سيقود الى زيادة وتشجيع لفرص الاستثمار في الدولة ، فضلاً عن تراكم لرؤوس الاموال، الامر الذي ينتهي ببناء هيكل اقتصادي رصين وزيادة في الانتاجية وتحسين دخل الفرد، وما هدف تركيا من استغلال مواردها كون اغلب دولها كانت من اضطراب سياسي بالشكل الامثل الا لبناء هيكل اقتصادي يضعها على رأس الهرم الاقتصادي لمنطقة الشرق الاوسط كون ان اغلب دوله عانت من اضطراب سياسي بالشكل الذي يمنحها الافضلية في تصريف وتسويق المنتجات.

الاستنتاجات :

1 -لقد اظهرت الدراسة ان موقع تركيا وطبيعتها المتنوعة ومساحتها الشاسعة جعل منها بلدا غنيا بالموارد الطبيعية ,باستثناء افتقارها الى كميات معتبرة من النفط والغاز الطبيعي ,مما جعله تعود الى منطقة الشرق الاوسط في اطار تحقيق مصالحها الاستراتيجيه من اجل تلبيه حاجياتها من الطاقه من اكثر من مصدر , والسعي الى ان تصبح الباب المفتوح لتسويق مصادر الطاقه الى الاسواق العالميه وتحويلها الى ممر امن للطاقة باتجاه الغرب .تمثل المنطقة العربية ومنطقة الهلال الخصيب بما تحويه من ثروات هائلة وقرب جغرافى وشراكة حضارية وتاريخية مع تركيا أحد أهم الميادين لبدء تركيا بتنفيذ فكرتها العثمانية الجديدة.

2 -إن تركيا تنطلق من رغبتها في التعاون وتطوير علاقاتها الاقتصادية مع الأقطار العربية والشرق أوسطية بسبب الحاجة إلى تمويل مشاريعها التنموية وتطوير نموها الاقتصادي .

التوصيات :

1 -من الضروري الالتفات الى ان عنصر القوة الاهم في القرن الحادي والعشرين هو العنصر الاقتصادي واهمها مصادر الطاقة النفط والغاز الطبيعي التي يمكن لصنع القرار ادارتها بالصورة الامثل لتطوير الانشطة الاقتصادية الاخرى ورفع المستوى الاقتصادي للمجتمع ,وتشكل اداة سياسية توفر وتتيح امكانية المناورة السياسية واتخاذ المواقف السياسية الاقوى .

2 -العمل على قيام دول منطقة المشرق العربي الغنية منها بتوسيع مجالات التعاون ولا سيما بين الدول النفطية ومع الدول غير النفطية منها لضمان قيام تعاون في مجال أسعار النفط والغاز، تعد هذه المنطقة من اغني مناطق العالم بالثروة النفطية، وقد برز هذا التعاون من خلال انشاء أنابيب لنقل النفط بين العراق والأردن.

3 -ضرورة بناء اتفاقيات تكامل اقتصادي يكون محورها العراق وتركيا وما يعزز ذلك المصادر الطبيعية التي تعد اهم ادوات التكامل التجاري الاستراتيجي ويشكل النفط والغاز والمياه العمود الفقري لها مما يجعل حساباتها الاقتصادية مفتوحة على جميع الخيارات المستقبلية لتشكيل ابعاد استراتيجية وسياسية واقتصادية يحسب حسابها.

الهوامش

(1) مهند عبد الملك السلمان، أحمد بن بكر البكر، مفهوم الناتج المحلي الاجمالي: دراسة وصفية، مؤسسة النقد العربي السعودي، فبراير، 2016، ص5.

(2) كريم مهدي الحسناوي، مبادئ علم الاقتصاد، المكتبة القانونية، 2007، ص188.

(3) فارس كريم بريهي، ميس عبد الامير كشيش، الاختلال الهيكلي للميزان التجاري العراقي للمدة(1994-2014) دراسة تحليلية ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 23، العدد101، 2017، ص320.

(4) اياد عبد الكريم مجيد، الموقف الاقليمي من التغيير في المنطقة العربية(تركيا) انموذجاً، مجلة العلوم السياسية، العدد46، 2013 ص9-10.

(5) محمد خميس الزوكة، الجغرافية الزراعية، ط الاولى، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2000.

(6) علي احمد هارون، جغرافية الزراعة، ط الاولى، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2000، ص40.

(7) الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، المجلس التنفيذي- الدورة 88، روما، 13-14 سبتمبر/ايلول، 2006، ص2.

(8) معهد الاحصاء التركي، البيانات الرئيسية، الزراعة، بيانات الانشطة الاستثمارية المتاحة في تركيا، أنقرة، 2017.

(9) محمد أزهر السماك، عباس علي التميمي، اسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1987، ص19.

(10) عبيد سرور العتبي، السياحة والترويح في دولة الكويت دراسة جغرافية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، العدد107، 2004، ص163-164.

(11) ينظر: فؤاد بن غضبان، الجغرافيا السياحية، الطبعة العربية، دار اليازودي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص184.

(12) مي سامي المرشد، مصدر سابق، ص126.

(13) عبد الامير عباس عبد الحيالي، وحيد انعام الكاكائي، مصدر سابق، ص21.

(14) خالد كمال هنية ، السياسة الخارجية التركية تجاه المملكة العربية السعودية 2002-2015، رسالة ماجستير، جامعة الاقصى، أكاديمية الادارة والسياسة للدراسات العليا، 2015، ص107-108.

(15) https://www.turkpress.com

(16) احمد داود أوغلو، مصدر سابق، ص43.

(17) فراس محمد الياس، مصدر سابق، ص90.

(18) مجموعة باحثين ، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مصدر سابق، ص21

(19) رؤوف رستم حمادي الراجحي، مصدر سابق، ص77.

(20) رؤوف رستم حمادي الراجحي، مصدر سابق، ص77.

(21) علي احمد هارون، مصدر سابق، ص 463.

(22) رؤوف رستم حمادي الراجحي، مصدر سابق، ص80.

(23) مي سامي رشيد، مصدر سابق، ص35.

المصادر

أولاً : الكتب

1. علي احمد هارون، جغرافية الزراعة، ط الاولى، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2000.
2. فؤاد بن غضبان، الجغرافيا السياحية، الطبعة العربية، دار اليازودي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
3. كريم مهدي الحسناوي، مبادئ علم الاقتصاد، المكتبة القانونية، 2007.
4. محمد أزهر السماك، عباس علي التميمي، اسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1987.
5. محمد خميس الزوكة، الجغرافية الزراعية، ط الاولى، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2000.

ثانياً : الرسائل والاطاريح

1. خالد كمال هنية ، السياسة الخارجية التركية تجاه المملكة العربية السعودية 2002–2015، رسالة ماجستير، جامعة الاقصى، أكاديمية الادارة والسياسة للدراسات العليا، 2015.

ثالثاً : المجلات

1. اياد عبد الكريم مجيد، الموقف الاقليمي من التغيير في المنطقة العربية (تركيا) انموذجاً، مجلة العلوم السياسية، العدد46، 2013.
2. عبيد سرور العتبي، السياحة والترويح في دولة الكويت دراسة جغرافية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، العدد107، 2004.
3. فارس كريم بريهي، ميس عبد الامير كشيش، الاختلال الهيكلي للميزان التجاري العراقي للمدة(1994–2014) دراسة تحليلية ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 23، العدد101، 2017.

رابعاً : المعاهد والمؤسسات و المجالس

1. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، المجلس التنفيذي– الدورة 88، روما، 13–14 سبتمبر/ايلول، 2006.
2. معهد الاحصاء التركي، البيانات الرئيسية، الزراعة، بيانات الانشطة الاستثمارية المتاحة في تركيا، أنقرة، 2017.
3. مهند عبد الملك السلمان، أحمد بن بكر البكر، مفهوم الناتج المحلي الاجمالي: دراسة وصفية، مؤسسة النقد العربي السعودي، فبراير، 2016.

خامساً : الانترنت

1. https://www.turkpress.com